الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي / الاربعاء

1435/1/10هـ الموافق 2013/11/13م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11
حقوق الإنسان في العالم	24

د. مفلح القحطاني عميدا لكلية الحقوق والعلوم السياسية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/13/article883683.html

صدر قرار معالي وزير التعليم الدكتور خالد العنقري بتعيين الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني عميدا لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود لمدة عامين ويعتبر الدكتور مفلح من الكفاءات الاكاديمية المتميزة إذ يشغل رئيس جمعية حقوق الانسان بجانب رئاسته لقسم القانون الخاص بالكلية وتقلده لعدة مناصب، هذا وقد عبر الدكتور مفلح عن سعادته بالثقة وقدم شكره لمعالي الدكتور خالد العنقري ومدير جامعة الملك سعود الدكتور بدران العمر وتمنى أن يوفق ويساهم في تسخير كل خبراته لتطوير العمل الاكاديمي في الكلية.

صور تكشف تكبيل وتعرية نزلاء بتأهيل وادي الدواسر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131113/Con20131113654196.htm

غازي المسعري (وادي الدواسر)
كشفت صور جمعت من خلال مقطع فيديو نشر في موقع اليوتيوب مؤخرا عنون له بـ (هكذا تتم العناية بأبنائنا داخل مركز التأهيل الشامل بوادي الدواسر) عن معوقين جسديا، أشير إلى أنهم من نزلاء المركز وقد تم تكبيل بعضهم وترويش آخرين وهم (عراة) من قبل عمال الرعاية وبشكل جماعي، كما أظهر المقطع نزلاء يتناولون وجباتهم على البلاط فيما يتم تغيير ملابسهم بالطريقة نفسها.
«عكاظ» أحاطت مدير مركز التأهيل الشامل في محافظة وادي الدواسر عبدالله بن مبارك المطلق بالفيديو المنتشر فلم ينكر صحة الصور في المركز، غير أنه اعتذر عن التعليق عليها مكتفيا بالقول «تم الرفع إلى الوزارة صباح أمس لاتخاذ الإجراءات حيال ذلك».
وبالاتصال على مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي خالد بن دخيل الله الثبيتي، قال في خطاب تلقته «عكاظ» أمس «إن الوزارة تتابع باهتمام بالغ كل ما يتعلق بشؤون الفئات التي ترعاها سواء داخل الدور الإيوائية أو ضمن نطاق الخدمات الرعوية الأخرى».
وأضاف الثبيتي «وانطلاقا من واجب الوزارة الإنساني فإن قياداتها وجهت بتشكيل لجنة عاجلة لمتابعة هذا الفيديو والتحقق من مضامينه واستقصاء حيثياته».
واختتم مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي تصريحه لـ «عكاظ» قائلا «سنوافيكم والقراء الكرام بكافة المستجدات في هذا السياق، ونؤكد للجميع حرص الوزارة على التعامل بحزم مع كل ما يمس حق أبنائها من أيتام ومعوقين وأرامل ومطلقات وكافة الفئات التي ترعاها».
من جانب آخر، بين مصدر مطلع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنه تم تكليف أحد منسوبيها للتحقيق في الموضوع وتحرى الدقة فيه، مؤكدا أنهم يسعون لمعرفة حيثياته، والتأكد من حفظ حقوق هذه الفئة الغالية على قلوبنا جميعا.

وقفت على إضرابهم وطالبت برفع رواتبهم وسرعة تجديد إقاماتهم

"حقوق الإنسان" تؤيد "سبق" عن ضعف رواتب عمال نظافة مكة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://sabq.org/c2Ifde

إبراهيم الحذيفي- سبق- مكة المكرمة:
أيّدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة، ما ذهبت إليه "سبق" يوم أمس، في قضية تدني أجور عمال النظافة بالعاصمة المقدسة، وقام فريق من الجمعية بزيارة لمجمع إسكان عمال النظافة، والتقى الفريق بالعمال لمعرفة مطالبهم، كما اجتمع بمسؤولي الشركة لمعرفة أسباب إضراب العمال عن العمل، وحضروا اجتماعاً للعمال مع بعض المسؤولين، وطالبوا بضرورة رفع أجورهم الشهرية التي لا تتجاوز 300 ريال في الشهر، وتجديد إقاماتهم فوراً عند انتهائها وصرف رواتبهم كل شهر وعدم تأخيرها.
ويأتي ذلك التحرك من "جمعية حقوق الإنسان"، بعد إضراب عمال النظافة بمكة لمدة سبعة أيام، وذكر تقرير صدر عن الجمعية- وحصلت "سبق" على نسخة منه- أن أسباب إضراب العمال عائد إلى أسباب عدة، منها التأخر في تجديد إقاماتهم مما يترتب عليه توقف تحويلاتهم البنكية لذويهم، والتأخر في صرف رواتبهم الشهرية، وخوفهم من القبض عليهم من قبل حملات التفتيش، وعدم وثوقهم بوعود الشركة لعدم وفائها بما تم الاتفاق عليه معهم التي أعقبت إضرابات سابقة قام بها العمال.
وأوصى تقرير فريق الجمعية بمجموعة من التوصيات، من أبرزها ضرورة رفع الرواتب عمال النظافة بما يتناسب مع المستوى الاقتصادي ومع قيمة العقد؛ حيث إنها تتراوح بين (250- 300) ريال شهرياً، ومن حق العمال تجديد إقاماتهم فور انتهاء صلاحياتها، وصرف رواتبهم في نهاية كل شهر في يوم محدد معروف لهم، وضرورة تدخل الجهات الحكومية المعنية لمعالجة فروق تجديد الإقامات؛ حيث كانت (750) ريالاً عند توقيع عقد شركة النظافة، ثم أصبحت فيما بعد (3150) ريالاً بعد صدور نظام نطاقات وزارة العمل.
وأوصت الجمعية تقسيم نظافة العاصمة المقدسة مستقبلاً على شركات عدة، وضرورة الاستفادة من الدراسات الحديثة في معالجة التخلص من النفايات حماية للمجتمع والبيئة من الآثار السلبية الناجمة عنها، بدلاً من الأسلوب النمطي التقليدي الذي تعمل به الشركة الحالية.
وانفردت "سبق" بإضراب عمال النظافة منذ بدايتها، وتابعت تراكم النفايات لعدة أيام، الأمر الذي أجبر شباب مكة على جمع النفايات قبل أن تعود العمالة للعمل من جديد وسط تدنٍّ وضعف في رواتبهم الشهرية، واستياء من عدم تجديد إقاماتهم.

حقوق الإنسان: لم نرصد انتهاكات بحق المخالفين

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/103142.html

محمد النومسي – الرياض
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان انها تتابع تطورات قضية العمالة الاثيوبية وكل ما يتعلق بحقوق العمالة الوافدة، وفي سبيل ذلك ترصد ميدانيا كل ما يتعلق بأمور ضبطهم وترحيلهم، وتتلقى الشكاوى من مختلف الجهات حال حدوث اية انتهاكات، للرفع بها للجهات المختصة.
وقال الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الانسان لـ"اليوم" إن الجمعية تتابع أوضاع العمالة المتخلفة سواء الاثيوبية أو غيرها وترصد الملاحظات بهذا الشأن من خلال العمل الميداني أو ما يصل الجمعية من شكاوى ويتم رفعها للجهات المختصة، مبينا أن الجمعية تعمل على تطبيق القوانين المتعلقة بالمملكة في هذا الشأن. ووصفت تعامل رجال الامن مع العمالة المخالفة بأنه "جيد".
وشددت على ضرورة تعاون السفارات لتسريع إنهاء إجراءات ترحيل العمالة المخالفة، نافيا وجود حالات انتهاك لحقوق الانسان فيما يتعلق بحملة التصحيح.
الى ذلك أكد مصدر بوزارة العمل ان لدى "الوزارة" دليلا ارشاديا للعمال الوافدين بالمملكة بهدف توفير معلومات أساسية عن المملكة وتوضيح أحكام نظام العمل ولوائحه التي تحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل بما يوفر البيئة المناسبة لعمل العمالة الوافدة وحفظ حقوقها، وإيجاد علاقات عمل مناسبة بين طرفي الإنتاج، كما أنه يؤدي إلى تفهم أفضل لسوق العمل في المملكة موضحا ان "الوزارة" وجميع الجهات المعنية تؤكد للوافدين بأنهم ضيوف عليها وتحرص على رعايتهم وفق الشريعة الإسلامية والأنظمة المعمول بها والمواثيق الدولية.

انتقادات لاعتداء مواطنين مدنيين على مخالفين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/571665

الرياض – حياة الغامدي
انتشرت مقاطع فيديو على موقع «يوتيوب» تظهر تدخل مواطنين في العمليات الأمنية التي شهدها حي منفوحة أخيراً أثناء قيام رجال الأمن بإخماد شغب قامت به عمالة إثيوبية مساء السبت الماضي، وظهر فيها سعوديين يعتدون على العمالة المخالفة بالضرب قبيل تسليمهم للجهات الأمنية، وهو ما أثار سجالاً واسعاً حول مثل هذه التصرفات.
ووصف رئيس مركز أسبار للدراسات الدكتور فهد العرابي الحارثي تدخل المواطنين في أعمال رجال الأمن ضد المخالفين بـ«الشوفينية المقيتة» التي جعلت الشارع السعودي يظهر وكأنه يتشفى في المقيمين الموجودين على الأراضي السعودية، بغض النظر عن المخالفات والأخطاء التي ارتكبها المقيمون، لافتاً إلى وجود جهات محددة تقوم على رعاية وتطبيق القوانين، ولا ينبغي التدخل في عملها.
وأكد لـ«الحياة» أن تدخل المواطنين في مثل هذه الحالات «من شأنه إثارة الفوضى فيختلط الحابل بالنابل، ولا تتمكن الجهات المعنية من معرفة الذي يزعم مساعدة رجال الأمن ممن يريد اصطياد أمور أخرى في الماء العكر».

وأوضح أن العديد من الإصابات التي تمت في أحدث شغب منفوحة لم تتم إلا بسبب تدخل المواطنين، مشيراً إلى أن المقيمين الذين اضطروا إلى استخدام العنف لمواجهة ما حدث يعود إلى أنهم وجدوا أنفسهم تحت ضغط تدخل المواطنين بالضرب والإيذاء.
وذكر أنه في حال كان المواطنون أبرياء فإنهم في هذه الفوضى يتحملون جزءاً كبيراً من الأضرار التي حدثت للمقيمين، فيما لا يعني ذلك تأييد وجود مقيمين غير قانونيين، ولكن لا بد من تصحيح أوضاعهم حتى تكون إقامتهم نظامية أو ترحيلهم بالطرق النظامية.
واعتبر أن ما حدث في منفوحة «خطأ كبير» يشترك فيه المواطنون الذين استخدموا العنف، ورجال الأمن الذين لم يمنعوا المواطنين من التدخل، وأنه من الواجب حماية أرواح المقيمين وأجسادهم وأموالهم كما هو الحال مع المواطنين. وأضاف أن ما دفع الموطنين لتلك المشاركة هو قلة الوعي وعدم إدراكهم أن ذلك من المحظورات، وأنه يمنع عليهم أن يتدخلوا في عمل رجال الأمن، منوهاً بضرورة توعية المواطنين بالواجبات التي ينبغي أن يلتزموا بها في هذه الأحداث حماية لهم وللمقيمين الذين يعيشون بينهم.
من جهته، كشف مصدر رسمي بجمعية حقوق الإنسان (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة» أن إخماد حالات الشغب والعمليات الأمنية لا بد من أن تترك لمطبقي القانون والجهات الأمنية المختصة والمعنية بتنفيذ القوانين، مشدداً على أن مشاركة المواطنين في هذه الحالات «غير مطلوبة ولا مرغوبة، ولا بد من مساءلة ومعاقبة المشارك في مثل هذه الأعمال التي تنتج منها آثار سلبية على االمواطن والمقيم».
وحول مخاطبة الجمعية للجهات الأمنية في شأن اعتداءات عدد من المواطنين على المقيمين في الأحداث التي شهدتها منفوحة أخيراً، أوضح أن تعدي المواطنين على المقيمين والمشاركة في عمليات القبض على المخالفين «لم تظهر للجمعية إلا في وقت لاحق»، لافتاً إلى اهتمام الجمعية بهذا الشأن إذا ثبت تجاوز وانتهاك لحق هؤلاء المقيمين، حتى وإن كانت نية المواطنين حسنة، فلابد من محاسبتهم وأن يترك القانون وتنفيذه للجهات المكلفة به. وشدد المصدر على أن دور المواطن في هذه العمليات محصور بالإرشاد إلى العمالة المخالفة، وترك الجهات الأمنية تقوم بدورها.
من جهته، اعتبر المتحدث الرسمي باسم شرطة جدة نايف البوق أن دور المواطن يقتصر على عملية تمرير المعلومة والإبلاغ عن أية حالة، كما أن الدور الفاعل يكمن في عدم إيواء العمالة المخالفة أو التستر عليهم، محذراً من خطر التجمهر أثناء قيام رجال الأمن بتنفيذ تلك الحملات، وأن ذلك من شأنه تعريض المتجمهر نفسه للخطر تحسباً لحدوث ما لا يحمد عقباه أثناء العمليات.

السعودية: الانتهاء من صوغ السياسة الإعلامية الجديدة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/571556

الرياض - «الحياة»
علمت «الحياة» أن فريق العمل الذي شكله وزير الثقافة والإعلام السعودي عبدالعزيز خوجة، قبل عام، برئاسة نائبه الدكتور عبدالله الجاسر لإعادة صوغ السياسة الإعلامية السعودية أنهى مسودة السياسة الإعلامية الجديدة.
وأوضح احد أعضاء الفريق لـ «الحياة» أن المسودة جاءت في ٤٠ مادة في مقابل ٣٠ مادة للسياسة الحالية. وكشف المصدر أن فريق البحث اعتمد في الصياغة الجديدة على وثائق أساسية منها النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء ونظام المناطق ونظام مجلس الشورى وهيئة البيعة ونظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية ونظام القضاء، والتنظيمات الأخرى التي تتعلق بانتخابات المجالس البلدية، ومشاركة المرأة في مجلس الشورى، وتأسيس هيئة حقوق الإنسان، وهيئة مكافحة الفساد، وغير ذلك من الوثائق الرسمية التي اعتبرت مرجعية في صوغ السياسة الإعلامية الجديدة.
وذكر المصدر أن فريقاً مكلفاً من الجهات الحكومية اجتمع مع بعض الباحثين والمتخصصين في مقر وزارة الثقافة والإعلام في الرياض الأسبوع الماضي، ودارت نقاشات معمقة في بنود مسودة مشروع السياسة الإعلامية الجديدة للمملكة.
وكشف أن المادة الـ 13 في السياسة الإعلامية الجديدة أخذت وقتاً طويلاً من النقاشات بين الباحثين والمعنيين من الجهات الحكومية. وتنص المادة على أن يساهم الإعلام السعودي في التنشئة السياسية وفق مقتضيات النظام الأساسي للحكم في المملكة، وأن يعمل لتعزيز قدرات المواطنين في المشاركة الشعبية عبر المؤسسات والقنوات المشروعة، مثل مجلس الشورى والمجالس البلدية وغيرها، وأن يتبنى الإعلام الحوار سبيلاً للتفاهم بين مختلف أطياف المجتمع السعودي. كما تشدد السياسة الإعلامية الجديدة في أحد بنودها على أن يلتزم الإعلام بالتصدي لكل ما يسيء إلى الذات الإلهية والأنبياء والرسل والأديان السماوية ومقدساتها، وأن يدعم الإعلام بكل وسائطه الحوار بين المذاهب الإسلامية، والحوار بين أتباع الأديان والثقافات، والبعد عن كل ما يثير النعرات والتصنيفات الطائفية، والعصبيات القبلية، والانحيازات المناطقية، وأن يحارب الإشاعات، وأن يعزز الثقة في مؤسسات الدولة، ويعزز ثقافة النزاهة ومحاربة الفساد الأخلاقي والمالي والإداري، وأن يدعم جهود التوعية في مكافحة المخدرات والمسكرات والجرائم أو التعاطف مع مرتكبيها، ونشر ثقافة العمل الخيري والتطوعي.

رئيس هيئة حقوق الإنسان:

السعودية مهتمة بالجانب الحقوقي والإنساني للعمالة غير النظامية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/11/13/article_799492.html

«الاقتصادية» من جدة
أكد الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان اهتمام السعودية بالجانب الحقوقي والإنساني، فيما يخص العمالة غير النظامية، منوها بما أتاحته الدولة من فرص لهؤلاء لتصحيح أوضاعهم غير النظامية وإعفائهم من كل العقوبات التي تترتب على ذلك.
وأشار إلى أن السعودية تنطلق في تعاملها مع الوافدين المخالفين من مبادئها وقيمها الدينية والثقافية والإنسانية التي تدعو إلى التعامل الحسن معهم وحفظ حقوقهم وكرامتهم، مع أهمية التأكيد على مسؤولية الدولة في حماية المجتمع، وأن يكون كل مقيم منتظما في عمله، وإقامته نظامية تكفل حقوقه النظامية من كل جوانبها.
من جهة أخرى، بحث العيبان خلال استقباله في مكتبه بمقر الهيئة نيل هوب المسؤول في مكتب شؤون الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الأمريكية، تعزيز سبل التعاون المشترك فيما يخص قضايا حقوق الإنسان، وقدم شرحا عن الهيئة ودورها في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وذكر أن من أهم أولويات حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هو العمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك تنفيذاً لمقتضى ما ورد في النظام الأساسي للحكم المستمد من الشريعة الإسلامية.
وأشار إلى ما صدر من أنظمة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة، منوهاً بدعم خادم الحرمين الشريفين لكل ما يعزز التنمية المستدامة ويحقق العدالة والمساواة بين جميع أبناء المجتمع ونصرة قضايا حقوق الإنسان على كل الأصعدة، إضافة إلى التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع الدول الصديقة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان: مقاطع الفيديو محرّفة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/571666

الرياض – حياة الغامدي
أكد المتحدث الرسمي لهيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم الشدي لـ«الحياة» أن «الهيئة» لم ترصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان في أحداث منفوحة، معتبراً ما تم تناقله من مقاطع فيديو تظهر مواطنين يعتدون على مقيمين مخالفين «مقاطع محرفة وليست على ظاهرها».

وقال إن التقارير الإعلامية التي تبثها قنوات محلية تلفزيونية تعد رصداً رزيناً لما حدث في حي منفوحة بخلاف مقاطع الفيديو التي بثت انتهاكات لحقوق العمالة المخالفة، منوهاً إلى أن هيئة حقوق الإنسان لا تقبل أي انتهاك لحق الإنسان سواء كان مواطناً أم مقيماً، وستقف بجانبه. ونفى أن تكون «الهيئة» رصدت انتهاكات في عملية منفوحة، وقال إن عملية ترحيل المخالفين تتم وفق الأنظمة والقوانين التي حددتها الدولة، فيما تم الاستعداد لها من الجهات الأمنية بدراسات مستفيضة وعلم بكمية أعداد العمالة الموجودة ما جعلها توفر مراكز إيواء مناسبة لحجم الأعداد.

وذكر الشدي في تصريحه أن «الهيئة» تلقت وعوداً من الجهات الأمنية لمراعاة حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي عهدته «الهيئة» في مواقف سابقه بحسب وصفه، وأوضح أن بعض المواقف التي شهدت عنفاً تم التعامل معها بحسب الموقف، مشيراً إلى أن الوقت لا يزال باكراً لتصدر هيئة حقوق الإنسان تقاريرها في هذا الملف.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

توقيع أعضاء الهيئة على عدم المطاردة نهائيا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131113/Con20131113654198.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)
أكد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبداللطيف آل الشيخ في تعميم تسلمته فروع المناطق أمس الأول موقع باسم وكيل الرئيس العام للشؤون الميدانية والتوجيه محمد العيدي، على ضرورة أخذ تواقيع أعضاء الهيئة لمنع المطاردة نهائيا، ورفعها الى رئاسة الهيئة وتكليف إدارة المتابعة بالرئاسة بمتابعة ذلك، وشدد آل الشيخ على أن من يخالف ذلك سيكون عرضة للجزاء وفق النظام.
وأوضحت لـ«عكاظ» مصادر في الهيئة أن هذا المنع يأتي لما ينجم عن المطاردة من مخاطر جسيمة على الأعضاء والهاربين وإضرار بالمصلحة العامة وتعريض المارة للخطر، مؤكدة أن توجيه الرئيس العام بهذا الخصوص يأتي بعد التحقق من أن المصلحة التشريعية تقتضي عدم المطاردة والاكتفاء بأخذ رقم اللوحة وتمريرها لجهات أمنية لإكمال الاجراءات اللازمة، وقالت المصادر «الرئيس العام شدد على ضرورة اطلاع كافة أعضاء الهيئة في كافة مناطق المملكة وأخذ تواقيعهم بالعلم بذلك».
ويأتي تشديد الرئيس العام على منع المطاردة بعد أن اتهمت الهيئة بالمطاردة في أكثر من قضية على مستوى المملكة.
وتنفيذا لتوجيه الرئيس العام للهيئة مرر عدد من الأعضاء بالمدينة المنورة رقم لوحة سيارة هاربة من دورية للهيئة للشرطة وتولت جهات التحقيق إحضار قائدها عن طريق معلومات أعضاء الهيئة.

نظام جديد لرعاية المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131113/Con20131113654189.htm

ياسر المطيري (الرياض)
كشف لـ «عكاظ» صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، أن الهيئة العامة للسياحة والآثار تصدر قريبا نظاما جديدا يكفل تسهيلات للمعوقين.
وبين عقب رعايته أمس الأول احتفال الجمعية بتكريم 70 من شركائها من الشركات والمؤسسات الوطنية على مبادراتها المتميزة في مساندة برامجها، أن هذا النظام روعي فيه هذه الفئة الغالية علينا جميعا ويحظون بتسهيلات كثيرة.
وأضاف ما نراه من مبادرات متميزة من مؤسساتنا الوطنية ومنشآتنا التجارية لمساندة مشاريع التنمية الاجتماعية والعمل الخيري، يجسد إحدى صور الانتماء والمواطنة التي تعد أهم مقومات الاستقرار والازدهار والأمن الاجتماعي الذي تعيشه بلادنا.
ووجه سموه تحية شكر وتقدير لممثلي الشركات والمؤسسات على إسهاماتها الفاعلة في مساندة مشاريع وبرامج الجمعية خلال العام المنصرم، مشيرا إلى أن اتساع قاعدة شركاء الجمعية يؤكد حجم الثقة التي تحظى بها في المجتمع، وإدراك الجميع للدور الوطني الإنساني الذي تقوم به على مدى 30 عاما.

اليحيى لـ عكاظ في أول حديث صحافي بعد تعيينه مديراً عاماً للجوازات:

أعد بمعالجة مشكلة الازدحام وإنجاز المعاملات دون اللجوء للواسطة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131113/Con20131113654406.htm

هنادي عباس (جدة)

انتقد مدير عام الجوازات اللواء سليمان عبدالعزيز اليحيى، بعض القصور الذي يعتري نظام ابشر، مشددا على أنهم سيعملون في المرحلة المقبلة على تلافيها وستضاف إليه خدمات مستقبلية قريبا لتسهيل إجراءات العمل والإنجاز السريع، وأضاف «هناك تنظيمات جديدة في هذا الخصوص سنعلن عنها في الأيام المقبلة، من صفاتها السرعة والدقة وتسهل على الناس اجراءاتهم من أي مكان داخل المملكة او خارجها دون اللجوء إلى الواسطة».

وكشف اللواء اليحيى، في أول حوار مع «عكاظ» عقب تعيينه مديرا عاما للجوازات ، ان المرحلة الثانية من خطة تصحيح أوضاع مخالفي نظام العمل والاقامة قد بدأت، وستستمر على نفس الوتيرة وبكل حزم، إلا أن هناك مراعاة للظروف الانسانية لمن لم يتمكن من إكمال أموره ممن قدموا معاملاتهم وقيدهم قبل نهاية المهلة، مبينا أن تطبيق الأنظمة لن يتوقف عند حد معين وأضاف «لا نركز على كيفية العقوبة بقدر ما نهتم بشرعية تواجد الوافد من خلال حقوقه وواجباته، لما له وما عليه لنضمن له بذلك مشروعية مراجعته للدوائر الحكومية ومعالجته بالمستشفيات والقضاء إذا احتاج إليه، وبقائه غير نظامي هو المتضرر الاول وستكون حياته مليئة بالقلق والخوف ولا يستطيع أن يخدم نفسه فتضيع بذلك حقوقه».

وأعرب اللواء اليحيى عن بالغ شكره وامتنانه للقيادة الرشيدة على منحه هذه الثقة الغالية، بتعيينه مديرا عاما للجوازات، مؤكدا أن التعيين في هذا المنصب حافز له» .. وأضاف: : «قررت من اللحظة الاولى من التعيين أن أفي بحقوق هذه الثقة وأسعى جاهدا لتحقيق تطلعات ولاة الامر ، التي نظرت إليها من زاويتين الاولى فرحتي العارمة بثقتهم بي وتعييني والثانية هي تطلعي إلى تلبية هذه الامانة التي حملتها من تصحيح الامور والإبداع وتطوير الإجراءات وراحة الناس وتلبية تطلعاتهم سواء كان مواطنا أو وافدا وكل ذلك يأتي تماشيا مع توجيهات وزير الداخلية بالمتابعة المستمرة لتسهيل المعاملات وإنهائها.

واشار اللواء اليحيى، إلى ان الخطة الواقية تجاه الحملة التصحيحية موضوعة من بداية صدور الامر السامي للتصحيح، مبينا أنها خطة مشتركة بين كل القطاعات الأمنية، وان الجوازات كإحدى هذه الجهات تعتبر فريق عمل واحدا مع الشرطة والسجون وبقية الجهات الأمنية لتقدم واجبها دون أي تباطؤ تجاه تصحيح الوضع الراهن كل حسب التوجيهات الصادرة من ولاة الامر.

وعن كيف معاملة من يتم القبض عليهم الآن بعد انتهاء المهلة التصحيحية ، أوضح أنهم سيعملون على معالجة كل حالة على حدة، مبينا أن هناك فريق عمل كبيرا لهذه المهام، حيث يتخذون الإجراءات اللازمة بالتحقيق والتدقيق في الحالة، وما إذا كانت مطابقة لشروط العمل والإقامة، حيث يطلق سراحها على الفور وأما الحالة المخالفة فستحاسب حسب ما تؤول إليه الأنظمة.

وعن كيفية معالجة حالات الزحام الشديد في الجوازات ، خاصة في جدة والرياض ، بين اللواء اليحيى، أنهم مستمرون في العمل ليلا ونهارا بتكثيف أعداد القوى البشرية العاملة، إلى جانب تزويد ساعات العمل.

وقال: إنه لم يكن هناك زحام أثناء عمليات القبض على المخالفين فقد تم ترحيلهم إلى أماكن تراعى فيها الاحتياجات الإنسانية، كذلك من ناحية المكان الصحي والتغذية السليمة، وهي جميعها قد أخذت في الاعتبار من خلال تنظيم خطة عمل يومية حسب التوجيهات السامية التي تتابع مسيرة العمل وترصد الحالات أولا بأول .
وأكد أن من لا يملك وثيقة أو جواز سفر منتهي الصلاحية، فإن المسؤولية تقع عليه وعلى سفارة بلده، وأضاف: «من يخالف نظام الأمن سيتم ترحيله على الفور، وهناك قرارات توقيف إدارية قد تطلب وقوفه ويعامل كل حسب مخالفته والنظام واضح للجميع».
وعن المشروعات الجديدة التي يسعى لتحقيقها، أوضح اللواء اليحيى أن النية موجودة بالسعي بكل طاقاتنا لتسهيل الإجراءات والإسراع في توفير الخدمة لأي شخص مواطنا كان أو مقيما.

الشورى يقر غرامات تجبر القطاع الخاص على الاشتراك في شموس

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/571505

الرياض - خالد العمري
أقر مجلس الشورى السعودي أمس غرامات على عشرة قطاعات تجارية تتجاوز 35 ألف ريال مع إيقاف النشاط، في حال التخلف عن الاشتراك في نظام «شموس الأمني» أو تسجيل معلومات خاطئة أو متأخرة لزبائن القطاعات المحددة في مواد النظام. ووافق غالبية أعضاء «الشورى» في جلسة أمس (الثلثاء) برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ، على مشروع نظام نقل معلومات المتعاملين مع المنشآت الخاصة إلكترونياً إلى مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية «شموس الأمني»، المتكون من 13 مادة، أبرزها زيادة المنشآت الخاصة الملزمة بالاشتراك في نظام شموس لتشمل مرافق الإيواء السياحي وتأجير الاستراحات والسيارات، وشراء الذهب والمجوهرات، ووسائل النقل بين مدن المملكة وخارجها، ونقل المركبات وبيع واستئجار العقار والمراكز الرياضية وبيع سيارات «التشليح».
ونصت المادة التاسعة الخاصة بالعقوبات على «عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تقضي بها أنظمة أخرى تعاقب المنشأة الخاصة»، إذ جاءت المخالفة الأولى لمن لم يشترك في النظام بقيمة 10 آلاف ريال خلال 30 يوماً من تاريخ تبليغ المنشأة بضرورة الاشتراك، وغرامة أخرى بـ 25 ألف إذا استمرت المخالفة شهراً بعد التبليغ بالغرامة الأولى، وتزيد العقوبة لتصل إلى إيقاف النشاط في الشهر الثالث إذا لم تشترك المنشأة مع مراعاة عدم إلحاق الضرر بالمتعاملين معها.
وجاء في الفقرة الثانية من العقوبات أن مخالفة المنشآت تسجيل المعلومة الكاملة أو تسجيلها في شكل خاطئ أو عدم التسجيل الفوري، يحملها في المرة الأولى غرامة بقيمة 5 آلاف، وفي حال ارتكبت المخالفة نفسها خلال ستة أشهر تفرض غرامة بـ25 ألف ريال، وفي حين تكرار المخالفة خلال ستة أشهر من تاريخ تحرير المخالفة الثانية، ويتم إيقاف النشاط لـ60 يوماً.
وشددت المادة الـ 11 من نظام «شموس» على ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات الفنية لخصوصية المنشآت وسرية المعلومات وعدم استخدامها للأغراض غير المعدة لها. وتوضح مواد نظام «شموس» أن معلومات وبيانات المتعاملين مع المنشآت الخاصة المطلوب تسجيلها ترسل عبر النظام إلى مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية التي تشرف بدورها على تشغيل النظام وتطبيقه وتطويره، إذ تتولى التنسيق مع الجهات الحكومية لضمان ربطها بالنظام، والإشراف على آلية تبادل المعلومات واستفادة الجهات الحكومية منها. ويعتبر الاشتراك في النظام مجاني بخلاف السابق عندما تم تفعيله إلكترونياً في 1427، ويعتبر نظام شموس الأمني مفعلاً منذ 1414، ولكن من طريق الفاكس والهاتف، ولم يكن النظام يحوي مواد تعاقب القطاع الخاص لعدم اشتراكه. وفي السياق نفسه، اعتمد مجلس الشورى قرار وضع وزارة الخدمة المدنية برنامجاً زمنياً للحصول على «الوصوفات الوظيفية» من جميع الجهات الحكومية لوظائفها بحسب ما

تضمنته المادة (3) من نظام الخدمة المدنية، ووضع الضوابط التي تحكم النقل والترقية والتكليف وتفويض الجهات المعنية بتطبيق هذه الضوابط.
وبموجب القرار، يقتصر دور «الخدمة المدنية» على المراجعة اللاحقة، إضافة إلى إجراء الدراسة اللازمة لبحث أسباب الصعوبات التي تواجهها وسبل علاجها. ورفضت توصية تطالب بتنسيق وزارة الخدمة المدنية ووزارتي التعليم العالي والعمل لمراجعة الإجراءات المتبعة لتوظيف السعوديين من حملة الشهادات العليا في الجامعات السعودية وبحث معوقات استيعابهم.

صرف مكافآت لـ13 رجلاً وامرأة أبلغوا عن الفساد"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/571485

الرياض - «الحياة»
كشف مصدر مسؤول في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أمس، عن صرف الهيئة الدفعة الرابعة من المكافآت التشجيعية لعدد من المواطنين الذين أبلغوا الهيئة عن حالات فساد، بعد أن ثبت للهيئة بعد التحقق صحة بلاغاتهم، وشملت الدفعة 14 مُبلغاً، منهم 13 رجلاً وامرأة واحدة.
وبيّن المصدر في بيان صحافي أصدرته الهيئة أمس، أن الهيئة قدمت هذه المكافآت «تنفيذاً لما ينص عليه تنظيمها، وتشكر في الوقت ذاته كل من تعاون معها في سبيل مكافحة الفساد والكشف عن ممارساته».
وأكد أن الهيئة مستمرة من جانبها في استقبال بلاغات المواطنين عن ممارسات الفساد عبر القنوات التي أعلنت عنها في موقعها على الشبكة العنكبوتية، ومنها البريد والفاكس والبرقية الهاتفية والموقع الإلكتروني، أو من خلال الحضور الشخصي وتقديم البلاغ، ويمكن الاستفسار عن آلية تقديم البلاغات من طريق الرقم الموحد (19991)، علماً بأن الهيئة تقوم بمراجعة جميع البلاغات التي تردها، والتحقق من صحتها، واتخاذ ما يلزم في شأنها.
من جهة أخرى، أعلنت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع مبادرة بيرل للمساءلة والشفافية منتدى بعنوان: «أفضل الممارسات لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع الخاص»، في قاعة فندق الرياض (الأحد) المقبل، بمشاركة خبراء وممثلي منظمات دولية، ومديرين تنفيذيين للشركات الكبرى العالمية التي تعمل في المملكة، والمديرين التنفيذيين لكبرى الشركات الوطنية في المملكة.
ويسلط المنتدى الضوء على مبادرات متنوعة لمكافحة الفساد في القطاع الخاص، ودور مجتمع الأعمال في تعزيز الشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وسبل تحقيق أفضل الممارسات والبرامج في حماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الحوار والمناقشة، وأوراق العمل المقدمة في ذلك، واستعراض أفضل التجارب المحلية والإقليمية والدولية.

الحج تشترط على شركات العمرة وجود تصريح أمني لمزاولة النشاط

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/571526

جدة - عبدالله الجريدان

شددت وزارة الحج على مؤسسات وشركات العمرة بضرورة الالتزام بالمتطلبات التشغيلية لموسم العمرة للعام الحالي، والحصول على التصريح الأمني من الجهة المختصة وتفعيلها من مركز المعلومات الوطني.

وأكدت في خطاب وجهته إلى تلك الشر كات (حصلت «الحياة» على نسخة منه) على سداد ما على الشركة أو المؤسسة من مطالبات مالية للغير وتقديم ما يثبت سدادها، إضافة إلى أنه في حالة تغيير المديرين السابقين وتعيين بديل عنهم يتطلب إرسال خطاب للوزارة للأدلة الجنائية مع إرفاق نسخة من بطاقة المدير الشخصية.

وأضافت: «لوحظ أن كثيراً من شركات ومؤسسات العمرة قامت بتغيير مكاتبها دون الرجوع إلى وزارة الحج»، مشددة على أنه ينبغي على تلك المؤسسات إحضار شهادة من التأمينات الاجتماعية مجددة، إضافة إلى بيان بأسماء الموظفين المسجلين بها، وتكون محدثة، وأن يكون العدد بحسب ما هو مدون في استمارة التجديد.

وأشارت إلى أنه يجب سداد الالتزامات المالية على الشركات والمؤسسات وتقديم ما يثبت السداد، وإحضار شهادة من المصرف برأسمال الشركة، أو المؤسسة، وصورة من السجل التجاري محدثة، وصورة من عقد تأسيس الشركة، إضافة إلى بيان بأسماء مديري المكاتب وأرقام الهواتف والفاكس والجوالات، والعنوان، ورقم (700) بالنسبة للشركات.

وتابعت وزارة الحج: «في حالة تغيير أي من مواقع الشركة أو المؤسسة يجب إبلاغ الوزارة بذلك»، مطالبة بإرسال نموذج توقيع لشخصين مسؤولين في المؤسسة، أو الشركة مع ذكر اسم كل شخص، ووظيفته، ورقم جواله، وأن يكون مختوماً، ومن ثم التصديق عليه من الجهة المختصة، ويرسل الأصل لإدارة الترخيص.

وأوضحت أنه يجب إحضار شهادة الزكاة والدخل، إضافة إلى عدم صدور أي قرار من لجنة النظر في شكاوى المعتمرين يمنعها من ممارسة النشاط، إضافة إلى تعهد بأن جميع المستندات، والبيانات، والعناوين والتليفونات والجوالات، والفاكسات المقدمة من المؤسسة، أو الشركة إلى وزارة الحج «الإدارة العامة لشؤون مؤسسات وشركات العمرة بجدة» صحيحة.

وسبق أن أكد وكيل وزارة الحج حاتم قاضي أن لجاناً من الوزارة باشرت تقويم أداء شركات العمرة في موسم رمضان الماضي، مؤكداً أن النتائج لم تشر إلى وجود إخلال جسيم من أي من تلك الشركات، وهو أمر أعاده لحرصها على عدم تعرض نشاطها لأي عقوبات.

وكانت وزارة الحج كشفت أخيراً عن إصدارها أكثر من خمسة ملايين تأشيرة عمرة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العـلاقة، من بيـنها وزارة الخـارجية، وأبدت التزامـها بالقضاء على ظاهرة التخلف في موسمي الحج والعمرة، التي تعتبرها الدولة أزمة موسمية تتطلب تضافر الجـهود والإمكانات كـافة للحد منها، إذ تلزم الوزارة شركات الـعمرة بتـقديم خدماتها وفقاً لتنظيم خدمات المعتمرين ولائحته التنفيذية، مع رصد أي قصور أو إخفاق من شركات ومؤسسات التفويج المرخص لها، وإحالة المخالفات التي ترتكبها إلى لجنة قانونية مختصة تقر العقوبات.

يذكر أن وزارة الحج هددت بعدم منح تأشيرات جديدة لشركات العمرة التي يصل عددها في السعودية إلى 50 شركة إلا بعد الوفاء بالتزامها في مجال ترحيل من قدموا عبر حملاتها، على ألا تتجاوز مدة بقاء المعتمرين في الأراضي السعودية 14 يوماً كحد أقصى بعد أن كانت مهلة بقائهم في السابق 30 يوماً.

تعليم مكة تشكّل لجنة لدرس قضايا الطلاب... وفريق ميداني لزيارة المدارس

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/571549

مكة المكرمة - «الحياة»

أصدر المدير العام للتربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة حامد بن جابر السلمي قراراً إدارياً يقضي بتشكيل لجنة مختصة لدرس قضايا الطلاب، يترأسها المدير العام وتكليف مدير إدارة التوجيه والإرشاد إبراهيم بن سعيد الثبيتي (نائباً للرئيس)، وعضوية كل من مشرف التوجيه والإرشاد عبدالله علي الزهراني، ومرشد الطلاب بوحدة الخدمات الإرشادية عدنان صالح المغربي، ومشرف التوجيه والإرشاد خالد سعيد الغامدي.

وأوضح نائب رئيس اللجنة أنّه بناء على القرار فإنّه يمكن للّجنة استدعاء من تراه من الإدارات أو الأقسام الأخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

من جهة أخرى، أصدر «تعليم مكة» قراراً يقضي بتشكيل فريق عمل لـ «الجوائز» يتعلق بالتعريف بكل جائزة من ناحية الرؤية والرسالة والأهداف، إضافة إلى تكوين لجان لزيارة المدارس، وتقويم التجارب والممارسات المميزة ، وترشيح الفائزات وفق المعايير التفصيلية لكل جائزة.

وتضمن الفريق المكلف كلاً من مساعدة المدير العام لشؤون تعليم البنات حصة بنت محمد اللعبون (رئيساً)، وعضوية سبع مشرفات من مكاتب التربية والتعليم، أمانة إدارات التربية والتعليم، الجودة، رعاية الموهوبات والتوجيه، إرشاد الطالبات، إضافة إلى عضوية منسقات الجوائز في مكاتب التربية والتعليم من المشرفات التربويات. وفي إطار آخر، بدأت إدارة التدريب التربوي بتعليم المنطقة بتنفيذ ثمانية برامج تدريبية للمساعدات الإداريات لفصل الدراسي الأول لعام 1435/1434هـ خلال الفترة من 1 / 1/ 1435هـ وحتى نهاية صفر من العام الحالي ، بمعدّل 15 ساعة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لكل برنامج. ودعت «إدارة تعليم مكة» في تعميم وجهته لمديرات مكتب التربية والتعليم ومديرات المدارس والإدارات المعنية بضرورة سرعة ترشيح المتدربة وفق ضوابط شملها التعميم.

وأوضحت مديرة إدارة التدريب التربوي في قاعة البنات عفاف بنت هلال حمادي أن الخطة تشمل برامج مهارات السكرتارية، إدارة الوقت، وفن التعامل داخل بيئة العمل، مؤكدة أن الإعلان عن المقبولات في البرنامج يتم من طريق البريد الإلكتروني، لافتة في الوقت ذاته إلى أن من أهم شروط منح المتدربة شهادة حضور، الالتزام بالدوام اليومي خلال مدة البرنامج.

الأثيوبيون يواصلون تسليم أنفسهم.. وأعدادهم تجاوزت الـ ألفاً

الصحة تفحص المخالفين للإطمئنان على صحتهم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/13/article883530.html

الرياض – مناحي الشيباني تصوير – صالح الجميعة

تجاوز عدد العمالة الأثيوبية من مخالفي نظام العمل والإقامة الذين سلموا أنفسهم طواعية للجهات الأمنية في الرياض طلباً للترحيل أمس الثمانية عشر ألف شخصاً بينهم أطفال ونساء من سكان حي منفوحة جنوب العاصمة وبعض الأحياء الأخرى.

وأكد الناطق الإعلامي بشرطة المنطقة العميد ناصر القحطاني أن العدد لا زال في ارتفاع؛ مشيراً إلى أن جميع الذين سلموا أنفسهم لمواقع الاستضافة المخصصة لاستقبالهم من أعمار مختلفة.

وقال إن المستضافين يخضعون للاهتمام والعناية بتوفير كافة وسائل الراحة والخدمة الأمنية والرعاية الصحية والمعيشية وفق توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض، بمتابعة شخصية من مدير شرطة منطقة الرياض ونائبه حتى تنتهي اللجان المكلفة بإنهاء إجراءات ترحيلهم لبلادهم سالمين.

من جانب آخر، باشرت سبع لجان من وزارة الصحة صباح أمس أعمالها في فحص المستضافين من العمالة الأثيوبية بمشاركة أطباء وممرضين ذوي كفاءة عالية للاطمئنان على صحتهم من خمسة مستشفيات كبرى تابعة لوزارة الصحة بالرياض.

وقال الناطق الرسمي لصحة الرياض سعد القحطاني إن وزارة الصحة شكلت أكثر من ٧ فرق اشتملت على أطباء وممرضين وسيارات إسعاف مجهزة ومستلزمات طبية وأدوية، بمشاركة مدينة الملك سعود الطبية ومستشفى الإيمان ومستشفى الأمير سلمان ومستشفى الملك سعود ومستشفى الملك سعود للأمراض الصدرية. واضاف أن الفرق الطبية باشرت الكشف على الحالات التي تحتاج لرعاية طبية وتم تقديم العلاج الازم لهم، وتمت إحالة سيدتين لمستشفى الإيمان العام لإجراء عملية ولادة، مؤكداً أن أعمال هذه الفرق ستتواصل في تقديم الرعاية الصحية اللازمة حتى يتم ترحيلهم.

"الرياض" واصلت متابعتها خلال اليومين الماضيين للجهود التي تبذلها الجهات المعنية بشرطة منطقة الرياض للعمل على ترحيل أول الدفعات من الذين سلموا أنفسهم وليس عليهم قضايا أو ساهموا في أحداث الشغب خلال مدة لا تتجاوز 48 ساعة، بعد أن قامت الجهات الأمنية في وقت سابق باستقبال الراغبين في الترحيل. كما تواصل الأجهزة المعنية استمرارها في افتتاح العديد من المواقع المخصصة للراغبين في تسليم أنفسهم طواعية، وذلك تخفيفاً للزحام عليهم، بعد أن شهد اليومان الماضيان ارتفاعاً ملحوظاً في استمرار الراغبين في تسليم أنفسهم طواعية من هذه الجنسية لمراكز الاستضافة في أحياء العاصمة.

وتعمل الأجهزة الأمنية المختصة في الشرطة على حراسة المواقع التي تم إعدادها لهذا الغرض وتوفير جميع وسائل الأمن والمراقبة وحماية سكان الأحياء القريبة من مواقع إقامتهم.

ويخضع طالبو الترحيل لفتح سجلات أمنية لهم تتضمن معلومات كاملة عنهم، إضافة إلى خضوعهم للفحص بنظام بصمة العين والأصابع وحفظ سيرة متكاملة عن كل شخص قبل إنهاء إجراءات ترحيله مع ترك الحرية الكاملة للمستضافين بحرية التنقل وطلب أي خدمة يحتاجونها، مع إشعار سفارة بلادهم في الرياض للوقوف على إجراءات الترحيل واستحصال حقوقهم ممن يوجد لديه كفيل أو يرغب في متابعة حقوقه عن طريق السفارة عقب ترحيله، حيث استقبلت اللجان اليومين الماضيين السفير الأثيوبي بالرياض وإطلاعه على سير إجراءات الذين سلموا أنفسهم، وبعض الممارسات السلبية التي شارك فيها عدد من مثيري الشغب.

"انتهاك"... كاميرات داخل دورات مياه نزيلات "تأهيل الرياض"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=167232&CategoryID=5

الرياض: فيصل الحيدري

في تصرف يمثل انتهاكا صارخا لخصوصيات النزيلات، وضع أحد مراكز التأهيل الشامل النسوي بالرياض، كاميرات لمراقبة دورات المياه والمهاجع والممرات والمكاتب الخاصة والفصول الدراسية، وهو ما رفضته وزارة الشؤون الاجتماعية، مؤكدة أنها وجهت فقط بوضع كاميرات على الساحات والممرات والمهاجع ونحوها، فيما شددت على أنها بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة إن تأكد لها تركيب المركز كاميرات في دورات المياه.

وأوضح عدد من موظفات مركز التأهيل الشامل النسوي "بالقدس"، الملز حاليا لـ"الوطن"، أنهن فوجئن مطلع محرم الجاري بوجود عمال مختصين بتركيب كاميرات داخل المركز لمراقبة المهاجع ودورات المياه وممرات المركز والمكاتب الخاصة بالموظفات، رغم أن الموقع عبارة عن مركز إيوائي لمقيمات، تبدأ أعمارهن من 25 سنة وما فوق من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويضم مهاجع للمقيمات وقسم للتربية الخاصة وقسم للعلاج الطبيعي، إضافة إلى الأخصائيات النفسيات والاجتماعيات وقسم التمريض.

وأضافت الموظفات أنهن حاولن مرارا وتكرارا الاحتجاج والاعتراض على هذه الكاميرات التي تخترق خصوصية النزيلات والموظفات، خاصة داخل دورات المياه والغرف الخاصة بالموظفات، إلا أن مديرة المركز - تحتفظ "الوطن" باسمها - واجهت هذه الاعتراضات بكل برود واستفزاز، بل أكدت وجود توجيه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع كاميرات مراقبة، إلا أنها رفضت إبراز خطابات التوجيه الرسمية حين طلبن منها ذلك، بحجة أنها لا يمكن أن تطلع عليها أحدا إلا المسؤول.

وذكرت موظفات أخريات أنهن اعترضن على وضع الكاميرات في المكاتب الخاصة، فيما لم توضع على بعض المكاتب الأخرى القريبة من مديرة المركز، خاصة أنهن يعشن في بلد ومجتمع محافظ يرفض تصوير النساء، وأن هذا الأمر محرم شرعا وعرفا وقانونا؛ لما يترتب عليه من انتهاك لخصوصية النزيلات وانتهاك شرع الله.

من جهة أخرى، أوضح مصدر مطلع بوزارة الشؤون الاجتماعية لـ"الوطن"، أن عددا من موظفات المركز تقدمن بشكوى وتم توجيههن للمسؤول المختص، ولكن لم يصدر أمر بهذا الشأن حتى الآن، لافتا إلى أن وزير الشؤون الاجتماعية زار الفروع التابعة للوزارة قبل فترة، ووجد بعض المخالفات، مما دفع إلى تسليط الضوء على تلك الفروع. وتابع: من المستحيل أن تقر الوزارة قرارا يفيد بوضع كاميرات داخل دورات المياه والمواقع التي تخص الموظفات.

وفي ذات السياق، أكدت إحدى موظفات مركز التأهيل لـ"الوطن" وجود قرار من وزارة الشؤون الاجتماعية ينص على وضع كاميرات مراقبة، إلا أن القرار لا يشمل دورات المياه. ولفتت إلى أنه توجد 170 نزيلة داخل المركز، وأنه بدلا من الاستفادة من التبرعات في توفير احتياجات النزيلات اللاتي يعانين من إعاقات حركية وبعضهن عقلية، تم جلب المزيد من الكاميرات للمراقبة، مؤكدة في الوقت نفسه أن بعض النزيلات اللاتي يعانين من الإعاقة الحركية لهن أكثر من 4 أيام لم يدخلن دورات المياه، وأن حالتهن النفسية سيئة جدا بسبب تلك الكاميرات.

إلى ذلك، أبلغ مدير عام الإدارة العامة للتأهيل بوزارة الشؤون الاجتماعية ناصر المالك "الوطن"، بوجود توجيه بوضع الكاميرات ولكن لم يتضمن ذلك دورات المياه، وإنما نص التوجيه على الممرات والمهاجع والساحات ونحوها، مبينا أن عملية تركيب الكاميرات جديدة، وأنه يستبعد وجود كاميرات داخل دورات المياه.

ولفت إلى أن مكتب المرأة ليس خصوصيا، إذ يدخل ويخرج منه أناس عدة، وأنه في حال حدث وضع كاميرات في دورات المياه، فهذا يعد مخالفة. وتابع: لا يمكننا السكوت على هذا الأمر.. ولا نرضى به، وسيتم اتخاذ الإجراء اللازم.

محامي "سعوديي العراق" لـ الوطن : عفو رئاسي عن 20 معتقلا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=167211&CategoryID=5

الرياض: معيض الرفدي
أبلغ محامي المعتقلين السعوديين في العراق حامد أحمد "الوطن"، تلقيه اتصالا أمس يفيد بصدور قرار جمهوري بالعفو عن 20 معتقلا سعوديا ممن يقبعون في السجون العراقية.
وقال أحمد: "تلقيت اتصالا من رئاسة الجمهورية بهذا الخصوص، ونحن في انتظار الخطاب الرسمي الذي يؤكد هذا العفو"، مشيراً إلى وروده اتصالا من مدير سجون الرصافة الرابعة العقيد (علي) يؤكد أن هناك عفوا رئاسيا قد صدر لعدد من المعتقلين.
وفي موضوع آخر، أسفرت المساعي التي بذلها المحامي العراقي، عن تأجيل محاكمة المعتقل السعودي زيد بن راكان بن أحمد برغش، المحكوم عليه بالسجن 18 عاماً بتهمة تجاوز الحدود، بحسب ما ذكر للصحيفة أمس، وأشار إلى أن القضية الجديدة التي يحاكم على خلفيتها تتضمن تهمة التزوير والإرهاب وقد تم تأجيل القضية لحين وصول التقرير الطبي من اللجنة الطبية بعد تعرضه للتعذيب، فيما أوضح عن توجيه خطاب من الخارجية السعودية لنظيرتها العراقية يتضمن طلب نقل المعتقل السعودي عبدالله عزام، من سجن الكاظمية في بغداد إلى سجن سوسة شمال العاصمة العراقية بغداد بمحافظة السليمانية، وذلك بعد أن دخل يومه الـ 11 في الإضراب عن الطعام.

إيجارات سكن "العمالة" تتراجع.. متأثرة بـ"التصحيح"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=167238&CategoryID=2

الأحساء: عدنان الغزال
تراجعت أسعار إيجارات سكن "الأفراد" من العمالة الوافدة في عدد من الأحياء بالمملكة. وفي الأحساء تراجعت بمعدل تراوح بين 10% إلى 25% خلال الفترة الحالية، متأثرة بتزايد المعروض من غرف السكن في الشقق والمنازل "القديمة"، بعد مغادرة أعداد كبيرة من العمالة مع انتهاء مهلة تصحيح أوضاع العاملين المخالفين لنظام العمل والإقامة، والتي استمرت لأكثر من سبعة أشهر، وبدأت الحملة الأمنية مهامها ميدانيا في أنحاء المملكة كافة لضبط العمالة المخالفة الأسبوع الماضي.
وأشار علي الناصر "عقاري" إلى أن هناك، انخفاضاً واضحاً في أعداد العمالة "الوافدة" منذ بدء أعمال حملة التصحيح العام الماضي، إذ شهدت عدة عقارات متوفرة لديه مغادرة كثير منهم، خلال الفترة الماضية. وأكد أن جميع نزلاء عقاراته نظاميون ويحملون إقامات نظامية ولا تستكمل إجراءات تأجيرهم إلا بحضور الكفيل شخصياً إلى المكتب لتوقيع عقد الإيجار، مبيناً أن متوسط سعر إيجار العامل الواحد 1000 ريال في السنة الواحدة، فيما يبلغ سعر إيجار الغرفة الواحدة التي تتسع لـ8 أشخاص بمساحة 6 في 6 أمتار بـ6500 ريال للسنة الواحدة، وتكون عادة داخل منزل شعبي ويستخدم فيها "سرير من طابقين". وأضاف أنه مع مغادرة العمالة "المخالفة" والزائدة عن حاجة "الكفلاء" توفرت أعداد كبيرة من هذه

المنازل المخصصة لسكن العمالة في أحياء شعبية بمدن وقرى الأحساء، وبأسعار أقل للفرد الواحد بمتوسط 750 ريالا، وللغرفة ذات المساحة ما بين 30 مترا مربعا و40 مترا مربعا بـ5 آلاف ريال.
وأبان عبدالله الهلال "سمسار عقار" أن إيجار غرف سكن "العمالة" في المزارع ذات الأقل جودة الواقعة في واحة الأحساء الزراعية، انخفضت إلى أكثر من 50%، ليصل السعر الحالي لسكن العامل إلى أقل من 500 ريال في السنة الواحدة، فيما استقرت أسعار الشقق السكنية العائلية للأسر المقيمة "غير السعوديين" دون تغيير وبالأخص للشقق السكنية "الحديثة"، متوقعاً أن تحافظ أسعار إيجارات الشقق الحديثة لزيادة الطلب عليها من الأسر السعودية.
وأكد علي الشواكر "مواطن يسكن بجوار مساكن عمالة في حي شعبي بالمبرز في الأحساء"، أن حملة التصحيح للعمالة المخالفة وغير النظامية، بدأت تؤتي ثمارها من خلال مغادرة كثير من العمالة من الحي، مبيناً أن سكان الحي، باتوا خلال فترات زمنية طويلة في قلق ورعب دائمين، جراء انتشار العمالة من مختلف الجنسيات في حيهم وبأعداد كبيرة تفوق التوقعات، وما يصاحبه من التكدس العددي داخل السكن الواحد، مشكلين خطراً على الأسر السعودية، التي تسكن في بعض تلك المنازل، معرباً عن أمله في عودة السعوديين للسكن في بعض هذه المنازل التي تم إخلاؤها من العمالة.

"الشورى" يسن تشريعات لردع "المتحرشين"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=167177&CategoryID=3

الرياض، جدة: ماجدة عبدالعزيز، نجلاء الحربي
بدأ مجلس الشورى في اتخاذ خطوات فعلية لسن تشريع نظام يردع المتحرشين في الأماكن العامة، وذلك على خلفية الحادثة الأخيرة التي شهدتها المنطقة الشرقية. وأبلغ "الوطن" مصدر مطلع على الإجراء، أن المجلس شكل لجنة خاصة مكونة من 6 من أعضائه، تعكف حاليا على إعداد نظام خاص بالحماية من التحرش، مضيفا أن اللجنة تضم عضوا قانونيا حقوقيا، وقاضيا، ووكيلا سابقا في وزارة الشؤون الاجتماعية، وأكاديميا، وسيدتين، وجميعهم من لجنة الشؤون الاجتماعية.
وأكد المصدر أن اللجنة تعمل على إعداد نظام شامل للحماية من التحرش، وسن عقوبات وجزاءات رادعة، وستعرضه قريبا على المجلس فور الانتهاء من إعداده، لافتا إلى أن النظام سيركز على الحماية من التحرش في الأماكن العامة، مثل الحدائق والأسواق والمتنزهات والشوارع ولجميع الفئات، بحيث لن يقتصر على فئة محددة سواء أكانت عمرية أو غيرها.
إلى ذلك، يعمل عدد من الاستشاريين والأكاديميين والمحامين وقضاة حاليا على إعداد دراسة حديثة، تهتم في وضع مشروع خاص لمنع التحرش ضد النساء في بيئة العمل. وأوضحت المصادر أن المهتمين بالمبادرة يعملون على طرح نظام يتضمن قوانين متكاملة؛ كي يتم طرحه على الأمانة العامة بمجلس الشورى؛ من أجل عرضها على أعضاء المجلس.
من جهته، قال رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى سابقا الدكتور طلال بكري لـ"الوطن"، إنه سبق أن وضع مقترحا لنظام يهتم بوضع قوانين وأنظمة لمنع التحرش ضد النساء لكن لم ير النور، مبررا ذلك بأن النظام المقترح سابقا لم يكن يناسب بيئتنا، ومنقول من إحدى الدول العربية، ويطغى عليه طابع البلد المنقول منها، لذلك لم يأخذ الاهتمام الكافي من قبل أعضاء مجلس الشورى، موضحا أن نظام الإيذاء الصادر من مجلس الوزراء يتناول جزءا بسيطا من التحرش ضد النساء، لكن لا يسلط الضوء على التحرش بالشكل المطلوب، ولم يكن يضع قوانين وأنظمة مخصصة لمنع التحرش، بل قانون الحماية ضد الإيذاء يسلط على العنف الأسري بشكل أكبر.
وأكد البكري، أن وضع دراسة مخصصة لرفع بادرة تسلط الضوء على صدور نظام للحماية ضد التحرش من الأمور الإيجابية، التي ينعكس تبعات ذلك على أفراد المجتمع بشكل سليم ومقبول، موضحا أنه لا بد أن يكون هذا النظام ضمن دراسة وافية متكاملة، تضم أنظمة وقوانين نابعة من البيئة التي نعيش فيها، بحيث يسند تنفيذ هذا النظام لجمعية أو مؤسسة أو جهات حكومية، كاشفا أن إيجاد شرطة أسرية لتنفيذ "نظام للحماية ضد التحرش" غير مقبول في مجتمعنا؛ لأن ذلك يعدّ دخيلا على عادات وتقاليد المجتمع، ويتم رفضه ولا يقبل.

نظام الحماية من الإيذاء سيحد من ظاهرة العنف الأسري

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/490731/نظام-الحماية-من-الإيذاء-سيحد-من-ظاهرة-العنف-الأسري.html

علي أحمد صحفان

أقر مجلس الوزراء مؤخراً نظام الحماية من الإيذاء ، والذي يهدف إلى ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمساعدة اللازمة لذلك، واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المتسبب بالإيذاء ومعاقبته.

و يشكل إقرار هذا النظام خطوة هامة لإنهاء التعدي وانتهاك الحقوق لشريحة واسعة من المجتمع ، وسيقلل من حالات العنف ضد الأطفال سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو المجتمع أو في المؤسسات التربوية ودور الإيواء وغيرهما.

والحقيقة أن مجتمعنا أصبح يعاني من مشاكل كثيرة، وزيادة العنف الأسري أصبح واضحاً وأمراً واقعاً لايمكن تجاهله وقد وصل بعضها إلى جرائم القتل ، ومن الضروري رفع مستوى الوعي لدى المجتمع في محاربة العادات الاجتماعية التي تقف وراء غالبية الممارسات التي تسبب الإيذاء.

وينبغي على الجهات المختصة والجمعيات ومراكز التوعية توعية من يقع عليهم الإيذاء بهذا النظام وبحقوقهم ، والجهات التي يلجأ إليها من وقع عليه الإيذاء ، وأن تقوم حملة توعية مكثفة عبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي حول ظاهرة العنف ومخالفتها للشريعة الإسلامية السمحة والأخلاق الإنسانية والآثار الخطيرة لهذه الظاهرة، كما يتطلب الأمر تنظيم حملات توعية في الجامعات والمدارس والمشاركة الفعالة من أئمة المساجد في التنبيه لخطورة هذه الظاهرة على المجتمع ومخالفتها للدين الإسلامي.

كما يجب العمل على توفير البيئة النفسية المناسبة لمن تعرض للعنف ، وإخضاعه للتأهيل النفسي حتى تزول عنه آثار العنف النفسية ، ليكون عضواً ايجابياً وصالحاً في المجتمع في المستقبل، فما يخلفه العنف من تأثير في المعنف نفسياً أو جسدياً سيؤثر في المجتمع بشكل كامل لولم يتم معالجته بأسلوب مناسب.

إن نجاح تطبيق هذا النظام يتطلب تضافر جهود كافة الجهات المعنية، إلى جانب مختلف شرائح المجتمع بتوعية وتعريف المجتمع بمثل هذا النظام الذي وضعته الدولة لصالح المواطنين.

ومن المؤكد فإن تطبيقه بكل حزم سيحد حتماً من ظاهرة العنف الأسري في المجتمع وسيعلم من يمارس العنف ضد شريحة لاتملك الدفاع عن نفسها بأنه سيعاقب على جرمه وستعطي من يمارس عليه العنف الجرأة بالتبليغ عن ما تعرض له من إيذاء.

السرقة الأدبية في عصر الإنترنت

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131113/Con20131113654284.htm

رؤى صبري

كثيرون منا لا يعلمون بما يسمى السرقة الأدبية أو ما يعرف بـ(Plagiarism) وهي باختصار عبارة عن نسب أي نوع من الكتابة لغير كاتبها، أما بالنسبة للمجتمعات الغربية فهي تمتد لسرقة الفكرة أيضا وليس النص فحسب.

وعلى عكس ما يظن كثيرون فإن السرقة الأدبية منتشرة وبشدة، تبدأ مع طلاب المدارس الذين كانوا يستعرضون الصحف والمجلات وفي الوقت الراهن الإنترنت لسرقة بعض واجبات المواد العربية وغيرها من المواد العلمية، وتنتهي بسرقة أدبية كبيرة كسرقة الروايات والقصص والنصوص الشعرية وربما البحوث والدراسات.

والواقع أن مشكلة السرقة الأدبية تفاقمت اليوم خصوصاً مع وجود الشبكة العنكبوتية الكبيرة وكل ما تعرضه من خيارات لدرجة يحتار معها اللص!!! فلا يعرف ماذا يترك لكنه في النهاية يختار الأفضل ويغير حروفا معدودة هي حروف اسم الكاتب بل إن هناك من يسرقون عبارات أدبية شهيرة ويضعونها تحت اسمهم في «توتير» أو «فيس بوك» دون أن يذكروا اسم الكاتب في آخر العبارة كما تشترط الأمانة الأدبية وبالتالي يظن أغلب الناس أنه الكاتب ولو بحثوا عن العبارة عند «عمو» «جوجل» لقال لهم الكثيييير!

وفي أحيان كثيرة نجد أن مشكلة السرقة الأدبية تمتد إلى حقوق المؤلف والناشر، والواقع أن كثيراً من الناس لا يعرفون معنى كلمة (حقوق النشر محفوظة) وكثيرون أيضاً لا يعرفون أن تصوير الكتب تعتبر سرقة، وإخلالا بحقوق الناشر وفي الغرب تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون.

بل إن كثيرا من دول العالم المتحضرة تعتبر مجرد سرقة الفكرة جريمة يعاقب عليها القانون على عكس ما هو سائد في وطننا العربي، فلو نظرنا لهذه الإشكالية من وجهة نظر العدالة لوجدنا أن السرقة سرقة سواء كانت مادية أو غير مادية وما ينتج من أضرار عن السرقة الأدبية توازي ضرر السرقة المادية بل تفوقها بشاعة كونها تمتد إلى ملكية فكرية، فلماذا نحقر منها أو نقلل من شأنها، ألا يتضرر المؤلف حيث يرى اسم شخص ما يتصدر فكرته التي نتجت من بنات أفكاره؟ ألا يؤثر ذلك على إنتاجيته وتمكنه؟ ثم ألا يعتبر من قمة الظلم أن يرى من يستولي على ملكتيه؟ نعم ملكية ولذلك اعتبرت سرقة، إنها الاستيلاء على حقوق الغير بدون وجه حق، وهذا ما يجب أن يفهمه الناس، فكثيرون يقولون إنه مجرد كلام وكثيرون لا يعتبرون أن سرقة الكلام تدخل في مفهوم السرقة.

ولو أخذنا الأمر من منطلق ديني بحت فكيف يقوم شخص ما بسرقة عبارات أو غيرها، أين الأخلاق ؟ وكل ما حثنا عليه الدين ألا يكفينا الدقة التي كانت تروى بها الأحاديث؟ وكيف كان كل حديث ينسب إلى راويه بكل دقة؟ لماذا لم يتفكر الناس بأن في ذلك رسالة ما؟ يحملها ديننا على أهمية الأمانة والحفاظ على الكلمة.

وختاما أقول إن السرقة تظل سرقة، مهما كان شكلها أو لونها، وعلينا أن لا ننسى أن هناك كلمات وعبارات لكثير من الأدباء والمفكرين عاشت بعدما رحلوا وظل الناس يتناقلونها عبر العصور، وما كانت لتعيش وتصل إلينا لولا أن هناك من حافظ عليها ولم يسرقها.

فرنسا وبريطانيا استعادتا مقعديهما والصين وروسيا حاضران

انتخاب السعودية عضواً بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م
http://sabq.org/q0lfde

أ ف ب – نيويورك:
انتخبت السعودية عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فيما استعادت فرنسا وبريطانيا مقعديهما في المجلس أيضاً.
وانتخبت الصين وروسيا وكوبا الثلاثاء أعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على الرغم من الانتقادات الحادة لعددٍ من المنظمات غير الحكومية.
وكان المطلوب ملء 14 من أصل 47 مقعداً في هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة ومقرها في جنيف والتي يتم انتخاب أعضائها من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.
ومن جهته، أكد المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، السفير عبدالله بن يحيى المُعلمي، في بيان صحفي حصلت "سبق" على نسخة منه، أن المجتمع الدولي أكد بانتخابه السعودية دورها الريادي في المجلس وخدمة قضايا حقوق الإنسان، وأهمية تعدد الثقافات في بلورة أعمال وأنشطة المجلس، الذي يُعتبر المنبر الدولي الأهم فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.
يُشار إلى أن السعودية لم تحسم مقعدها في مجلس الأمن إلى الآن، وقد رجحت مصادر أن يكون الأردن بديلاً للسعودية في حال أصرت الرياض على رفض مقعدها في مجلس الأمن.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4978

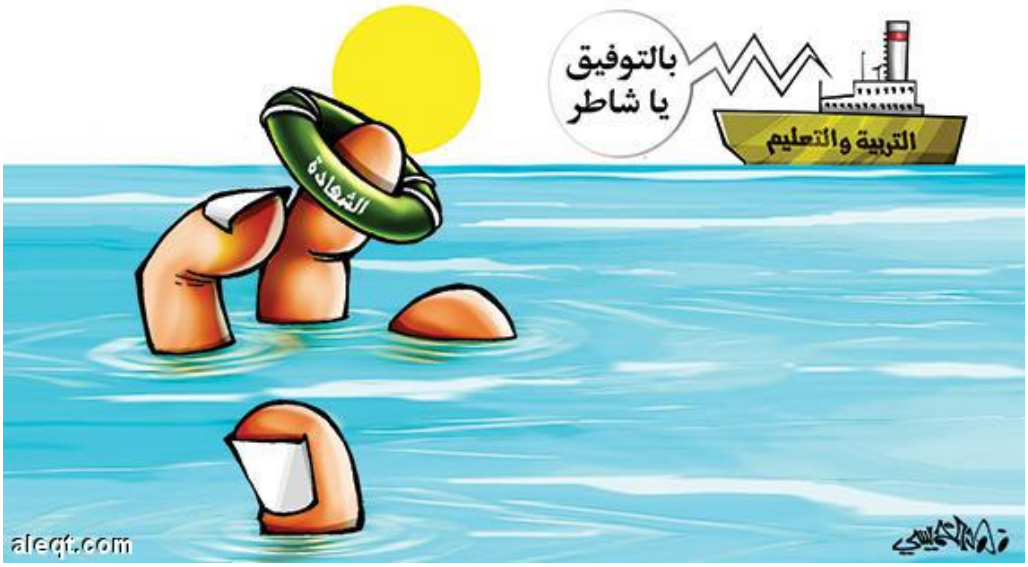

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 10 محرم 1435هـ - 13 نوفمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/11/13/article_799479.html